



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

أثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر 2002 - 2022

The Impact of Governance Indicators on Foreign Direct Investment: An Econometric Study of the Case of Algeria 2002-2022

عقبي لخضر، OKBI Lakhdar¹ *، lakhdar.okbi@univ-tiaret.dz

¹ أستاذ محاضر "أ"، مخبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2024/09/03	تاريخ القبول: 2024/12/10	تاريخ النشر: 2024/12/15
ملخص	الكلمات المفتاحية	
تهدف هذه الدراسة لقياس مدى تأثير مؤشرات الحوكمة والتي إقترحها Kauffman على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتغطية للفترة 2002-2022 ، ولقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي والإستعانة بأداة للقياس تتمثل في برنامج "Eviews 10" عند درجة ثقة 95 % . خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة طردية وقوية بين الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد ومؤشرات الحوكمة بأبعادها الثلاث وأن البعد التشريعي للحكومة هو الأكثر تأثيراً، حيث وجدنا أن مؤشر ضبط ومحاربة الفساد هو المؤشر الأكثر تأثيراً على الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد ويظهر ذلك من خلال تحسين مؤشر محاربة وضبط الفساد بنسبة 01 % يساهم في زيادة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد بأكثر من 10 %.		

تصنيف JEL: B22؛ C13؛ C10

Abstract	Keywords
This study aims to measure the impact of governance indicators proposed by Kauffman on foreign direct investment in Algeria, covering the period 2002-2022. This study relied on the descriptive analytical approach and the standard approach, and used a measurement tool represented by the "Eviews 10" program at a confidence level of 95%. The study concluded that there is a direct and strong relationship between incoming foreign direct investment and governance indicators in its three dimensions, and that the legislative dimension of governance is the most influential, as we found that the index of controlling and combating corruption is the most influential indicator on incoming foreign direct investment, and this is evident through improving the index of controlling and combating corruption by 1%, which contributes to increasing the attraction of incoming foreign direct investment by more than 10%.	Inward foreign direct investment ; Outward foreign direct investment ; Governance Indicators ; ARDL Model.

JEL Classification Codes : C10 ; C13 ; B22

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: lakhdar.okbi@univ-tiaret.dz

1. مقدمة:

إن إشتداد المنافسة بين المشاريع في الإقتصاد الواحد ووجود إمكانيات وسبل لإنتقال وتدفق رؤوس الأموال بين الدول، وتوفر إمكانيات لغزو أسواق جديدة والتوسع في الإنتاج وتحقيق عوائد معتبر ساهم وبشكل كبير في تبلور فكرة اللجوء للإستثمار خارج الحدود الوطنية ويعد الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال هذا الإستثمار يساهم هذا النوع من الإستثمار في تحقيق أهداف وغايات عديدة لكل من الدولتين، فبالنسبة للدولة الأم (الدولة المستضافة) فهو يحقق لها عوائد مالية، يمكنها من التوسع في الإنتاج، إكسابها لميزات تنافسية وغزوها لأسواق أخرى جديدة، أما بالنسبة للدولة المضيفة فهو يساهم في دعم للنمو والتنمية، القضاء على البطالة، تحسين لمستويات المعيشة للمجتمع ومن ناحية أخرى فهو يساهم وبشكل كبير في تنويع المحفظة الإستثمارية مما يرفع من المستوى الإقتصادي كما يساهم أيضاً في نقل التكنولوجيا وإكساب أفراد المجتمع مهارات مختلفة إضافة إلى ما يوفر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للنشاط في مجال المناولة، وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدول إلى خلق بيئة إستثمارية مناسبة تمكنها من إستقطاب للإستثمارات بصفة عامة، لكن هذا ما يتطلب العديد من الإصلاحات وتقديم للحوافز والضمانات للمستثمرين وتطوير للبنى التحتية وتحسين المناخ الإستثماري، وتعد الحوكمة العنصر الفعّال لتوفير هذا المناخ الإستثماري لما تحققه من عدالة، مساءلة، مكافحة للفساد والبيروقراطية والرشوة والمماطلة في إنجاز وإستقطاب المشاريع وسيادة للقانون

إشكالية الدراسة :

إنطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي : ما مدى تأثير مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2022 ؟.

فرضيات الدراسة :

كون الإقتصاد الجزائري يواجه ويشهد الكثير من الإصلاحات الإقتصادية، السياسية والتشريعية ويتوجه نحو الرقمنة والتي تساهم وبشكل كبير في تحقيق الشفافية والعدالة والإستقرار على مختلف الأصعد يرى الباحث أن كل مؤشرات الحوكمة تؤثر وبشكل كبير على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في إختبار فرض أساسي مفاده أن نتيجة للمسااعي المنتهجة من قبل الحكومة في تحقيق وإنتهاج مبادئ الحوكمة، طبيعة الإقتصاد الجزائري ولوجود فجوة في الطلب على السلع والخدمات فإن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتأثر بجميع مؤشرات الحوكمة التي إقترحها Kauffman لقياس الحكم الراشد ولقد تم حصر الدراسة بحالة الجزائر وبتغطية للفترة 2002-2022

الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الورقة البحثية لقياس مدى إستجابة الإستثمار الأجنبي المباشر للصدمات التي تحدثها مؤشرات الحوكمة في الجزائر و التي إقترحها Kauffman بتغطية لفترة الدراسة.

تقسيمات الدراسة :

لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث وإختباراً لصحة الفرضيات إرتأينا لتقسيم هذه الورقة البحثية إلى جانبين الجانب الأول تم التطرق فيه لأبجديات الدراسة من إستثمار أجنبي مباشر والحوكمة والجانب تطبيقي تم التطرق

فيه لقياس مدى إستجابة الإستثمار الأجنبي المباشر لمؤشرات الحوكمة بدراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2002 - 2022

منهجية الدراسة :

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وتوافقاً مع نوعية الدراسة تم الإعتماد في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي ثم قياس مدى تأثير مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. الإستثمار الأجنبي المباشر :

أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر حتمية على جميع الدول المتطورة منها والأقل نمواً لما يحققه من تكامل إقتصادي وسبيل للنهوض بالإقتصادات وإستغلال أمثل وكفاء للموارد في خدمة النمو والتنمية وعلى هذا الأساس يقتضي من جميع الدول توفير المناخ الملائم لمثل هكذا إستثمارات

أ. **تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر :** لتوضيح وبشكل فعال تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر يقتضي من الأمر تعريف الإستثمار ثم الإستثمار الأجنبي وذلك على النحو التالي :

يعرف الإستثمار على أنه إمتلاك أو شراء أو حيازة أصل من الأصول سواء كان أصل مالي أو أصل حقيقي على أمل أن يحقق من ورائه عائد في المستقبل (منير، 2008، صفحة 05) أما الإستثمار الأجنبي فهو حيازة أو شراء لأصل أو بعض الأصول المالية أو الحقيقية المتواجدة في الإقتصادات الأجنبية (خارج حدود جنسية البلد الأم) والتي لها القدرة على إنتاج السلع والخدمات خارج حدود جنسيتها (زينب، 2005، صفحة 168) ويرى صندوق النقد الدولي أن هذا النوع من الاستثمار يكون مباشر إذا ما تملك المستثمر نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس المال لإحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (وشاح، 2024)

يكون الإستثمار الأجنبي المباشر إما وافد لداخل البلد ويسمى بالإستثمار الأجنبي المباشر الوافد، وإما يكون خارج من البلد ويدعى بالإستثمار الأجنبي المباشر الخارج ويمكن تعريف كل من هذين النوعين من الإستثمار على النحو التالي :

- **تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد (Inward Foreign direct investment) :** يكمن الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في وجود هيئات خارجية تقوم بالإستثمارات الإقتصادية في الإقتصادات المحلية كما يمكنها جلب رؤوس الأموال الأجنبية إليها وقد يكون هذا الإستثمار من خلال عمليات الإستحواذ أو الإندماج من خلال إستحواذها على شركة أو على نسبة من شركة معينة قائمة في إقتصاد معين بغية تحسين الإقتصاد المحلي بجلب للثروة مصحوبة بالتكنولوجيا والتقنيات الحديثة وخلق لفرص العمل وتطوير للبنى التحتية لهذا الإقتصاد وعلى هذا الأساس يسمى بالإستثمار الأجنبي الوارد أو الداخل (إسماعيل، جمال، و زايد، 2022، صفحة 05)

- **تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج (Outward Foreign direct investment) :** الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج هو إستثمار خارج البلد الأم يأخذ عدة أشكال كأن يكون على شكل إستحواذ أو الإندماج مع شركة أو مشروع في الخارج، كما يمكن أن يكون على شكل توسع في إستثماراتها في الخارج كأن تقوم بإشاء فرع تابع لها خارج الحدود الوطنية (إسماعيل، جمال، و زايد، 2022، صفحة 06)

مما سبق يمكن النظر للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه إستراتيجية إستثمارية تقوم على أساس توسيع نشاطها وعملياتها إلى خارج حدود جنسيتها، وتكون هذه في حالة ما إذا كانت الأسواق المحلية لهذا البلد مشبعة وتوفر إمكانية توفر فرص إستثمارية أفضل في الخارج وهو النشاط الغالب على أغلب الإقتصادات القوية والتي تتوفر على ميزة تنافسية وتم تشجيع هذا النوع من الإستثمار عن طريق تخفيض الضرائب، سياسات الدعم، أسعار الفوائد المنخفضة والتي تمنحها البنوك المحلي، إزالة العوائق القانونية والإدارية كحدود وقوانين الملكية والتمايز المفروض على أداء الشركات، كما يمكن لهذه الإستثمارات أن تكون خضراء وهي تتمثل في الإستثمارات التي تعود بالنفع على المجتمع والبيئة فهي بذلك لا تؤثر سلباً على البيئة (وشاح، 2024، الصفحات 01-05)

ب. المحددات الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر :

تشمل محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر جميع العوامل التي من شأنها السماح للمشروعات من توسيع أنشطتها وتنويعها خارج حدود جنسيتها كما تشمل أيضاً مدى توفر المناخ الإستثماري المناسب وتسهيل وحرية إتخاذ القرارات الإستثمارية، وعلى هذا الأساس فيمكن حصر محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في (حاكمي و برادعي، 2017، الصفحات 403-409) :

- **المحددات الخارجية للإستثمار الأجنبي المباشر :** تتمثل في الأسباب والدوافع التي من شأنها المساهمة في تشجيع ودفع المشروعات الإستثمارية من توسيع نشاطاتها خارج الحدود الوطنية، فهي بذلك تتمثل في الدوافع التي تكون متعلقة بالبلد الأصلي وتتمثل هذه الدوافع في الميزة النسبية النسبية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي من مدى توفره على رؤوس الأموال والقدرة على تدويل نشاطه على ما يتوفر لديه من نفوذ سياسي يسهل له الخروج والإستضافة، القدرة على تحقيق اقتصاديات الحجم والتي تكسبه ميزة تنافسية نتيجة لتقليل التكلفة، القدرة على تجنب الأخطار ما تعلق منها بمخاطر سعر الصرف ودراسة السوق، الأساليب المنتهجة في التسويق ومدى فعاليتها في غزو السوق والسيطرة عليه، المستوى التكنولوجي المعتمد في الإستثمار من حيث مدى توفره على التكنولوجيا وتطبيقاتها ومدى نقلها والتوسع في الأسواق وأنماط الإدارة

- **المحددات الداخلية للإستثمار الأجنبي المباشر :** تتمثل في مجموع الدوافع والإمكانات المتوفرة بالبلد المضيف والتي من شأنها المساهمة وبشكل فعّال في إستقطاب الإستثمار المباشر والتي يمكن حصرها في :

النظام الإقتصادي : يتمثل في نوع النظام الإقتصادي المتبع من طرف الدولة المصيفة ومن مصلحة المستثمر أن يكون نظام رأسمالي ويتسم بالإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي

الموقع الجغرافي ومتطلبات البيئة : من مصلحة المستثمر أن يكون البلد المضيف يقع في موقع إستراتيجي يمكنه من تدنية التكاليف وتوصيل منتوجه لأبعد نقطة ممكنة، وإذا كان هذا البلد ينتمي إلى كتل إقتصادي فهذا يزيد من فرص نجاح هذا الإستثمار ويزيد من تقليل التكاليف وتوسع في السوق دون قيود أو عقبات

الأداء الإقتصادي : وهو ما يعكس صورة مناخ الأعمال في الدولة المضيفة

نوعية المؤسسات : تتمثل في وجود مؤسسات ذات كفاءة عالية وفعالة تمكن من توفير الأمن والإستقرار وتحمي جميع الحقوق

كفاءة النشاط المالي : تكمن في وجود ترابط بين نشاط المشاريع الإستثمارية وبين القطاع المالي داخل البلد المصيف بكل مكوناته من بنوك، مؤسسات مالية وسياسات نقدية

البنية التحتية : إن جودة وكفاءة أي إقتصاد وتهيئه لنهضة إقتصادية يكمن في مدى توفره على بنية تحتية تتوافق ومتطلبات الإستثمار ومواكبة للعصر من طرق، جسور إتصال ومواصلات وغيرهم

حجم السوق ومعدل النمو : إن توطین الأنشطة في الدول المصيفة يرتبط بشكل كبير بحجم السوق وعدلات النمو الاقتصادي وأن يكون السوق واعد وقابل للتوسع

الإطار التشريعي : يكمن في وجود قانون ينظم العلاقات بين المستثمرين والدولة المضيفة يتسم بالوضوح وعدم التضارب ويخدم المصلحة العامة ويشجع على الإستثمار، فوجود ضمانات وحوافز وحرية التسعير للمنتجات وعدم وجود نسبة للتملك بالنسبة للمستثمر الأجنبي ووجود نظام قضائي فعال لحل النزاعات وغيرها من الحوافز التشريعية من شأنها إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر (سعد و سروه، 2016، صفحة 08)

الإطار المؤسسي للإستثمار : يتطلب وجود وتوفر مؤسسات مختصة تعمل بكفاءة كبيرة وتتكامل فيما بينها لنجاح وتطوير الإستثمار

الشفافية وتطبيق الحوكمة : إن نقشي البيروقراطية والفساد وسوء الحوكمة والفساد الإداري في الأجهزة الحكومية يساهم وبشكل كبير في فشل المؤسسات فقد ينتج عن إقحام أشخاص غير أكفاء في مناصب حساسة المماثلة وطول الفترة في تسريع الإجراءات بغية الحصول على الرشوة أو تكبد المستثمر خسائر كبيرة نتيجة لتأخر الإجراءات وتراكم للتكاليف قد تؤدي به للإفلاس

الإستقرار السياسي : عدم توفر الاستقرار السياسي وتوتر العلاقات بين الدولة المستضيفة والدولة الأم قد يؤدي بالمستثمر وبعد فترة وجيزة من المصادرة والتأميم أو عدم القدرة على تحويل جزء من الأرباح المحققة ...

الموارد البشرية وكفاءتها : تكمن في مدى توفر اليد العاملة المؤهلة وكفاءتها ومسايرتها للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية

كما يمكن للمحددات الثقافية أن يكون لها الدور هي الأخرى في توفير المناخ الإستثماري الملائم كالعادات والتقاليد الإجتماعية والإنفتاح الفكري وسهولة نقل وإستقبال وإستوعاب الثقافات وتعدد اللغات كلهم لهم دور في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

ت. أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر :

تكمن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يؤديه من دور هام وفعال في زيادة معدلات النمو الإقتصادي فهو من جهة يمكن من زيادة في الدخل الوطني وتسجيل تحسن في ميزان المدفوعات، يمكن من خلق فرص عمل والقضاء على البطالة، دعم التنمية الاقتصادية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والساسية وحتى الثقافية إضافة إلى ما يحققه من إستقرار سياسي وإجتماعي

- يعتبر مصدر هام من مصادر التمويل الخارجي

- خلق مناصب عمل مما يزيد في الدخل وبالتالي زيادة الإستهلاك وتحسن للمستوى المعيشي وتحقيق الرفاه

- وسيلة أساسية تعتمد عليها الدول خاصة الأقل نمواً لتعديل الوضع الاقتصادي وتطوير المنشآت وتوسعها

- المساهمة الكبيرة وفعالة في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال ما يتلقاه العامل من تدريب وتربصات تزيد في مهاراته المهنية وكفاءته

- نقل التكنولوجيا في شكل توسعات جديدة من مدخلات رأس المال وما يخلقه من جو تنافسي في الأسواق المحلية ويقضي على الإحتكار

ث. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال فمن وجهة نظر الدولة الأم يكون الإستثمار الأجنبي المباشر إما أفتي يكون فيه الإستثمار بغرض التوسع في الإنتاج وغزو أسواق جديدة، أو عمودي حيث يكون إما خفي بهدف إستغلال المواد الأولية وإما الأمامي أو الظاهر من خلال التملك وإذا ما جمع بين النوعين يعرف بالإستثمار الأجنبي المختلط أما من وجهة نظر الدولة المضيفة فيمكن تقسيمه بحسب الهدف منه إما إستثمار أجنبي مباشر لزيادة الصادرات أو لإحلال الواردات (وشاح، 2024)

2. الحوكمة :

أ. تعريف الحوكمة : تتعدد وجهات نظر الإقتصاديين، الباحثين والكتاب للحوكمة فكل واحد حسب وجهة نظره لها حيث يعرفها البعض على أنها : الحوكمة من منظور تنموي هي ذلك الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون ويحافظ على رفاهية المجتمع، فهو حكم قائم على رفع وتوسيع قدرات المجتمع وتعدد خياراتهم وفرصهم وحياتهم الإقتصادية،الإجتماعية والسياسية خاصة منهم أفراد المجتمع الأقل دخلاً وتهميشاً (مدحت، 2015، صفحة 45) من خلال هذا التعريف يمكن النظر للحوكمة على أنها مجموعة التدابير والإجراءات والقوانين والنظم والمعايير والقواعد والتي في مجملها تهدف لتنظيم وإدارة شؤون المجتمع بإتجاه تطوير تنموي. ويمكن أيضاً تعريف الحوكمة على أنها الوسيلة أو الطريقة التي من خلالها يمارس أصحاب السلطة سلطتهم بشكل رسمي أو غير رسمي، كما تحدد أيضاً كيفية عمل المؤسسات والهيئات وجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع وكيفية ترابط الدولة بالمجتمع ككل والمؤسسات والهيئات (https://www.unodc.org، 2021)

مما سبق يمكن النظر للحوكمة على أنها إدارة منسقة ومتكاملة تكون مجموعة من السياسات والتوجهات والعمليات والإجراءات والتدابير لإتخاذ القرارات في جزء معين من المسؤولية سواء كان حكومات، شركات، إدارات أو هيئات لتحقيق أهداف ذات أبعاد إقتصادية، إجتماعية وسياسية

ب. أبعاد الحوكمة : تختلف أبعاد الحوكمة وتنبين بتباين الأهداف والجهة منها ما يركز على البعد السياسي، ومنها ما يركز على البعد الإجتماعي، ومنها ما يركز على البعد الإقتصادي ومنها ما يركز على البعد السياسي يقترح " Kauffman " لقياس الحكم الراشد ثلاث أبعاد أساسية كل بعد يتكون من مؤشرين وكل مؤشر يتغير في المجال -2.50 و +2.50 فكلما كانت قيمة المؤشر ضعيفة كلما دلّ ذلك على ضعف الحوكمة والعكس ويمكن توضيح أبعاد الحوكمة في (دقيش، قارة، و مزوري، 2019، الصفحات 73-75) :

- البعد السياسي : هو بعد يسعى لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير ويمكن التعبير عنه من خلال مؤشرين، مؤشر التمثيل ومؤشر المشاركة واللذان يمكنان من الإستقرار السياسي والقضاء على العنف ويمكن إلتماس ذلك من خلال

تحقيق إنتخابات شفافة ونزيهة والتي تتجلى في تمثيل سياسي حقيق ينعكس بدوره على خلق إستقرار سياسي ويستبعد كل أشكال العنف ويتم قياس البعد السياسي من خلال :

المساءلة : يعتبر توفر مقومات المساءلة ضرورة حتمية في الحكومات كونها صمام الأمان للحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع الدولي وتشمل حتى القطاع الخاص وهي تتكامل بصورة مباشرة مع الشفافية وتتطلب نجاحها تضافر الجهود والتكامل والتنسيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال فهي تعبر عن مدى حرية المواطن في إختيار ممثليه بكل شفافية ونزاهة وتمكينه من حرية التعبير (مدحت، 2015، صفحة 48)

الإستقرار السياسي وغياب العنف : يعبر هذا المؤشر على مدى التعايش بين الأحزاب والطوائف داخل البلد الواحد من خلال عدم وجود صراعات سياسية وطائفية تهدف للإطاحة بالنظام بالقوة وبطريقة غير قانونية

- البعد الإقتصادي : إن ما يمثل ويعبر عن البعد الإقتصادي للحكومة هو مدى فعالية النظام الحكومي في تحقيق الأهداف المسطرة ونوعية التنظيم وهما مرتبطان بعمل الحكومة وقدرتها على تنفيذ وتحقيق برامجها وسياساتها والإلتزام بوعودها ويمكن قياس هذا البعد من خلال :

فعالية الحكومة : يقيس هذا المؤشر جودة الخدمات المقدمة من قبل الحكومة وكذى درجة إستقلاليتها عن الضغوط السياسية

نوعية التنظيم : يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وتطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية القطاع الخاص

- البعد القانوني : يتجسد البعد القانوني للحكومة في سيادة القانون فوق الجميع ومحاربة الفساد بكل أنواعه وأشكاله وهذا من شأنه أن يردع المفسدين ويقلص من حجم الفساد داخل المجتمع الواحد ،كما أنه يعبر عن إستقلالية القضاء ويوفر الأمن للمستثمرين ويمكن قياس هذا البعد من خلال :

سيادة القانون : من خلال هذا المؤشر يمكن قياس ثقة المتعاملين والمواطنين ومدى إلتزامهما بالقواعد القانونية التي تحكم هذا المجتمع كما يسمح بالتعرف على حيادية القوانين وإلتزام وإلزام المواطنين بها

مراقبة الرشوة : يسمح هذا المؤشر بمراقبة مدى إستعمال السلطة العمومية لخدمة المصلحة الخاصة من خلال محاربة الرشوة والفساد وإستغلال المنصب والمكانة الإجتماعية لخدمة المصلحة الخاصة وعرقلة مصالح الآخرين (بلال، 2017، صفحة 318)

ت. مبادئ الحوكمة :

يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جملة من المبادئ الأساسية للحوكمة تتمثل في
(<https://ae.linkedin.com>، 2022)

- مبدأ الإفصاح والشفافية : تتمثل في سهولة الحصول على المعلومة والإنتفاع في العلاقة بين الحكومة والمجتمع ككل وضمان الإفصاح السليم عن كافة المعلومات والمواضيع خاصة الهامة منها وتوفرها للجميع في الوقت المناسب (للحوكمة، 2021، صفحة 18)

- **العدالة** : تكمن العدالة في تحقيق العدل بين أطراف المجتمع من خلال تطبيق القانون والمساوات بين أفراد المجتمع مهما كانت مناصبهم أو مكانتهم
- **المشاركة** : يقصد بها مشاركة فئات المجتمع بشكل فعال في القرارات والسياسات من خلال المشاركة في التخطيط والتنفيذ وإبداء الرأي
- **الإستجابة** : وهذا من خلال التفاعل مع جميع فئات المجتمع والتطلع لتحقيق إحتياجاتهم ومتطلباتهم وتفاذي التمييز مهما كان شكله وبكل نزاهة
- **مكافحة الفساد** : من خلال إنتهاج جميع السبل لمحاربة جميع مظاهر الفساد من رشوة، إستخدام للنفوذ، إستغلال السلطة للمصالح الخاصة وغيرها
- **الكفاءة** : تكمن الكفاءة في تقديم الخدمات وتطبيق السياسات العامة وفقاً لما تقتضيه الكفاءة من خلال إستخدام أمثل للموارد تلبي به إحتياجات المجتمع بكل كفاءة وفعالية، وتحسين للجودة، وتلبية حاجياتهم بشكل كاف وتبسيط للإجراءات
- إضافة إلى ذلك سيادة كل من مبدأ المساواة، سيادة القانون والفعالية والذين تم تطرق لهم سابقاً
- ث. خصائص الحوكمة** : وفقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكمن خصائص الحوكمة في (بلال، 2017، الصفحات 305-306):
- **المشاركة** : تعني مشاركة الجميع ومن دون تمييز وتكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التمثيل من قبل مؤسسات شرعية وسيطة
- **حكم القانون** : ضرورة توفر أطر قانونية عادلة يتم تنفيذها بحيادية تحمي جميع الحقوق وترضي الجميع
- **الشفافية** : وتعني صناعة القواعد وتنفيذها تجري وفق قواعد والمعلومات متوفرة عند الجميع بنفس الكم والكيف
- **سرعة الإستجابة** : ويعني العمليات والمؤسسات مواتية لجميع الفاعلين
- **الإجماع والموافقة**: الوصول إلى توافق واسع بشأن ما يشكل المصلحة المشتركة للمجتمع وكيفية تحقيقها
- **المساوات والشمولية**: شعور الجميع بالمساواة وعدم الإقصاء خاصة الفئة الأكثر إستضعافاً وشمول المشاركة للجميع
- **الفاعلية والكفاءة**: نتائج العمليات والمؤسسات تتفق وإحتياجات المجتمع من خلال الإستخدام الأمثل والكفاء للموارد
- **المحاسبة** : خضوع الجميع للمحاسبة من مؤسسات حكومية،مجتمع مدني والقطاع الخاص
- **الرؤية الإستراتيجية** : إمتلاك الأطراف الفاعلة رؤية إستراتيجية طويلة الأمد للحكم الجيد والتنمية والوعي

هـ. أهمية الحوكمة في جلب الإستثمار الأجنبي

تعمل الحوكمة بشكل أساسي على زيادة الكفاءة والإستخدام الأمثل والكفاء للموارد المتاحة وتعظيم قيم الإقتصاد ودعم تنافسيته ولها الدور الأساسي في جذب لمصادر التمويل للتوسع في النشاطات الإقتصادية وتحقيق النمو والتنمية مما يجعلها قادرة على خلق مناصب عمل وعمل والقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين ولما توفره أيضاً من إستقرار للأسواق المالية والأجهزة المصرفية كما يمكن إبراز أهم المزايا التي توفرها الحوكمة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر في (أمل، 2017، الصفحات 428-431) :

- إن عدم الفهم الجيد للحوكمة يخلق بعض الصعوبات خاصة في الدول العربية كون بعض الشركات تنتظر لمفهوم الحوكمة على أنه تدخل في سياساتها الإدارية مما ينعكس سلباً على مستوى الإفصاح والشفافية وبالتالي لا يوفر المناخ المناسب لإستقطاب الإستثمار الأجنبي ورؤوس الأموال
- حسب الدراسة التي أجرتها منظمة الشفافية الدولية أظهرت بأن مبدأ الشفافية والذي طبقته بكل جوانبه الإمارات العربية المتحدة إضافة إلى معايير الحوكمة الأخرى جعلها تحتل المرتبة الأولى عربياً في مكافحتها للفساد وهذا بفضل نجاحها في تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة
- يعتبر تطبيق الحوكمة أحد المعايير الأساسية التي يركز عليها المستثمر خاصة في ظل النظام الإقتصادي الحالي لما توفره من ميزة تنافسية في إستقطاب رؤوس الأموال
- مساعدة متخذي القرارات من مديري وإدارة عليا على تطوير إستراتيجية سليمة في إتخاذ قراراتهم كقرارات الدمج أو الإستحواذ أو التوسع والتي تكون مبنية على أسس سليمة وفعالة
- تعظيم قيمة أسهم الشركة وزيادة قيمتها وإكسابها قيمة تنافسية في الأسواق المالية والتمكن من إستحداث أدوات مالية والمشتقات المالية
- تساهم الحوكمة وبشكل كبير في إكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الإداري والنتائج عن تعزيز المساءلة والتأكيد على الشفافية كما تمكن من إتخاذ الإجراءات المناسبة وفي الوقت المناسب وإيجاد الحلول والتدابير قبل تفاقمها
- مكافحة الفساد وتعزيز بالإمكانات لحماية المصالح المشتركة على المدى البعيد
- تساعد آليات الحوكمة على الوفاء بحقوق جميع الأطراف داخل المجتمع
- تساهم إجراءات الحوكمة في تحسين إدارة المنشآت مما يوفر المناخ المناسب للإستثمار الأجنبي المباشر وبشروط جيدة وتعمل على تحسين كفاءة أداء المنشآت بصفة عامة كما يزيد في تقوية ثقة الجمهور ويساعد على تحقيق الدولة لأفضل عائد ممكن كما يزيد في العمالة وفي النمو الإقتصادي ويعزز من قدرتها التنافسية

3. الدراسات السابقة :

دراسة (أمل، 2017)

بعنوان : دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للإستثمار في جمهورية مصر العربية تناولت خلالها الباحثة دراسة مدى فعالية الحوكمة في توفير المناخ الجاذب للإستثمار، إنتهجت فيه الباحثة المنهج الوصفي النظري إعتماًداً في ذلك على الرسائل، التقارير، الكتب، الدوريات ومواقع إلكترونية وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن للحوكمة دور فعال في جذب

الإستثمار الأجنبي المباشر وإستعداد ثقة المستثمرين على الرغم من أنها لا تزال تواجه بعض الصعوبات من قبل الشركات المدرجة في السوق المالي كمشكل أن هذه الشركات تنتظر للحوكمة على أنها تتدخل في سياساتها الإدارية الشيء الذي يؤثر على مستوى الإفصاح والشفافية وبالتالي التأثير في مستوى إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، كما تطرقت الباحثة لقانون الإستثمار الجديد الذي تم وضعه من قبل الحكومة والذي يساهم في تحسين التنظيم القانوني للبيئة الإستثمارية لتعمل تحت هيئة واحدة تسمى بهيئة الإستثمار.

دراسة (بن رجم و صلاح، 2015)

ب عنوان : دور حوكمة الشركات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر تناول خلالها الباحثان دراسة دور حوكمة الشركات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إنتهج الباحثان المنهج الوصفي بمسح نظري أبرز فيه الباحثان الأهمية الإقتصادية للحوكمة في تدعيم الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة دور ومكانة الحوكمة في مشكل عدم تماثل المعلومات، دور الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية، مكانة النظام القضائي ونظم المحاسبة الشفافة ودور الحوكمة في معالجة مشكل الفساد المالي والإداري

دراسة (بله، 2010-2011)

ب عنوان : الحوكمة وعلاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر - جالة الجزائر تناولت الدراسة مدى تأثير الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2009 بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى " OLS " وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن نوعية النظم لها التأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة وهذه النتيجة قد تكون راجعة لقصر فترة الدراسة والمتمثلة في تسعة سنوات " فترة الدراسة قصيرة جداً " .

دراسة (سعد و سروه، 2016)

ب عنوان : تحليل المعوقات التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على إقليم كردستان العراق تناولت الدراسة قياس مدى تأثير بعض المعوقات على الإستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق وأظهرت الدراسة أن المعوقات السياسية ومعوقات البنى الأساسية من أكثر المعوقات التي تعيق دخول الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إقليم كردستان العراق

أما دراستنا والمعنونة بـ أثر المؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر 2002-2022 فيمكن الإختلاف بينها وبين ما سبقها في أنها تم الفصل في الإستثمار الأجنبي المباشر بين الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد والإستثمار الأجنبي المباشر الخارج بدراسة قياسية تم التوصل فيها لإتباع نموذج ARDL وتوصلت إختبار معنوية النموذج الكلي

III. الطريقة والإجراءات:

دراسة قياسية لأثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002 - 2022 : من خلال هذه الدراسة سنقوم بقياس مدى فعالية مؤشرات الحوكمة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتغطية للفترة 2002 - 2022 بالإستعانة بأداة للقياس تتمثل في برنامج " EViews 10 " عند درجة ثقة 95 %

1. تقديم البيانات :

البيانات المدروسة بيانات سنوية خاصة بالجزائر تتعلق بمؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة وتم الرمز لمتغيرات الدراسة على النحو التالي :

التصويت والمساءلة " Voice and Accountability " وتم الرمز له بالرمز " VA " الإستقرار السياسي وغياب العنف " Political Stability and Absence of Violence " وتم الرمز له بالرمز " PS "

فعالية الحوكمة " Gouvernement Effectiveness " وتم الرمز له بالرمز " GE "

النوعية التنظيمية (نوعية النظم) " Regulatory Quality " وتم الرمز له بالرمز " RQ "

سيادة القانون " Rule of Law " وتم الرمز له بالرمز " RL "

مكافحة الفساد (مراقبة الرشوة) " Control of Corruption " وتم الرمز له بالرمز " CC "

الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد " Inward foreign direct investment " وتم الرمز له بالرمز " ifdi "

الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج " Outward foreign direct investment " وتم الرمز له بالرمز " ofdi "

فيما يخص مؤشرات الحوكمة تم الحصول عليها من الموقع (Daniel & Aart, 2023)

أما الإستثمار الأجنبي المباشر فتم الحصول عليه من الموقع : (bank of algeria, 2024)

2. دراسة الإستقرارية : في دراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدى ليتم جعلها مستقرة بالإستعانة

ببرنامج Eviews 10 بدرجة ثقة 95 % إعتما داً على الفرضيات التالية :

- إذا كانت $t_{tab} > t_{cal}$ أي $P < 0.05$ نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والعكس

صحيح (REGIS, 2015)

أ. نتائج إختبار إستقرارية السلاسل : بالإستعانة بإختبار ديكي فولر المطور تحصلنا على النتائج التالية :

الجدول رقم (01): نتائج إختبار الإستقرارية لديكي فولر الموسع ADF على السلاسل ifdi، ofdi، VA، PS، GE، RQ، RL و CC .

	عند المستوى صفر (الإحتمال P عند 05 %)			عند الفرق من الدرجة الأولى (الإحتمال P عند 05 %)			
	حد ثابت و إتجاه عام	حد ثابت	بدون ثابت و بدون إتجاه عام	حد ثابت و إتجاه عام	حد ثابت	بدون ثابت و بدون إتجاه عام	درجة الإستقرارية
ifdi	0.0912	0.1414	0.0752	0.0003	0.0000	0.0000	I(1)
Ofdi	0.0110	0.0031	0.0021	/	/	/	I(0)
VA	0.0345	0.0057	0.5596	0.0430	0.0121	0.0006	I(1)
PS	0.2563	0.2428	0.1096	0.0044	0.0007	0.0001	I(1)
GE	0.3323	0.1111	0.4274	0.0053	0.0017	0.0001	I(1)
RQ	0.9722	0.6689	0.7837	0.0373	0.0173	0.0015	I(1)
RL	0.3529	0.1849	0.7772	0.0064	0.0018	0.0001	I(1)
CC	0.0113	0.0019	0.1840	0.0015	0.0003	0.0000	I(1)

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

نتائج الإختبارات الثلاث تدل جميعها على أن السلاسل كلها مستقرة من الدرجة الأولى I(1) والدرجة الصفر I(0)

كون جميع المتغيرات ليست مستقرة من نفس الدرجة (مستقرة من الدرجة الأولى والدرجة الصفر) فعلى هذا الأساس فإن النموذج المثالي لعملية التقدير هو نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة " ARDL "

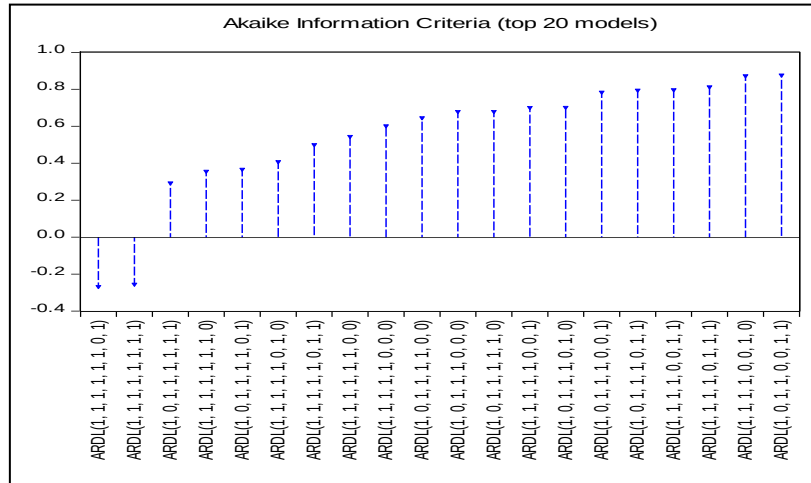
IV. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

1. تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج :

إن إختبار درجة تباطؤ النموذج تعتمد بالأساس على إختيار (AIC & SC) Akaike & schwartz من خلال أخذ أصغر قيمة لهما

ومنه حسب التمثيل البياني الموضح أسفله فإن درجة تباطؤ النموذج هي $Q = 01$ (الدرجة الأولى) (ARDL,1,1,1,1,1,1,0,1) وهي الموافقة لأصغر قيمة لـ AIC & SC

الشكل رقم 01 : تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

2. إختبار المعنوية الكلية للنموذج :

لدراسة مدى تأثير الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر لدينا في دراستنا هذه الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد والذي تم الرمز له بالرمز Ifdi والإستثمار الأجنبي الخارج والذي تم الرمز له بالرمز Ofdi وبعد تقدير النموذجين تم في الحالة الأولى أخذ الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد متغير تابع وفي الحالة الثالثة الثانية تم إعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج كمتغير تابع وتم التوصل للنتائج التالية

في حالة الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد متغير تابع كانت نتائج إختبار المعنوية الكلية للنموذج كالتالي لدينا قيم إحصائيات فيشر لهذا النموذج $F(\text{statistique}) = 7.1397 > 05$ وهوما تثبته $(\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0355 < 0.05)$ وبالتالي فإن هذا النموذج معنوي وقابل لعملية التقدير والقياس.

في حالة الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج متغير تابع كانت نتائج إختبار المعنوية الكلية للنموذج كالتالي

لدينا قيم إحصائيات فيشر لهذا النموذج $F(\text{statistique}) = 1.9271 < F(\text{tableau}) = 2.66$ وهو ما تثبته $(\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.2421 > 0.05)$ وبالتالي فإن هذا النموذج غير معنوي وغير قابل لعملية التقدير والقياس فهو نموذج لا يمكن التعويل عليه في عملية التقدير

1. تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة " ARDL " :

الجدول رقم (02) : تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DIFDI(-1)	-1.028362	0.164977	-6.233350	0.0034
OFDI	-0.600078	0.641326	-0.935684	0.4024
OFDI (-1)	-1.353035	0.646071	-2.094251	0.1043
DVA	-1.285827	1.121986	-1.146028	0.3157
DVA(-1)	-6.423446	1.329328	-4.832102	0.0084
DPS	-0.029452	0.917287	-0.032108	0.9759
DPS(-1)	2.293161	0.595352	3.851774	0.0183
DRQ	-4.328717	0.757046	-5.717903	0.0046
DRQ(-1)	5.007249	1.305125	3.836605	0.0185
DGE	0.325937	0.916061	0.355803	0.7400
DGE(-1)	5.091675	1.833804	2.776565	0.0500
DRL	4.003147	1.947579	2.055448	0.1090
DCC	10.02638	2.081393	4.817151	0.0085
DCC(-1)	-4.573679	1.864576	-2.452933	0.0702
C	0.105667	0.113041	0.934769	0.4028
R-squared	0.961522	Mean dependent var	-0.047421	
Adjusted R-squared	0.826850	S.D. dependent var	0.503087	
S.E. of regression	0.209341	Akaike info criterion	-0.268898	
Sum squared resid	0.175295	Schwarz criterion	0.476712	
Log likelihood	17.55453	Hannan-Quinn criter.	-0.142711	
F-statistic	7.139702	Durbin-Watson stat	1.915808	
Prob(F-statistic)	0.035517			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

2. إختبار القوة الارتباطية والقوة التفسيرية للنموذج :

لدينا $R\text{-squared} = 0.9615$ أي أن المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال فترة الدراسة والإستثمار الأجنبي المباشر الخارج) تستطيع أن تفسر ما قيمته 96.15 % من التغير الحاصل في الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر خلال فترة الدراسة والباقي 03.85 % يعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وهو يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية جداً بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

ولدينا (معامل التحديد المعدل) $\text{Adj. R-squared} = 0.8268$ وهو يدل على القوة التفسيرية الحقيقية أي أن المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال فترة الدراسة والمتمثلة في VA ، PS ، GE ، RQ ، RL و CC والإستثمار الأجنبي المباشر الخارج OFDI) تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 82.68 % من التغير الحاصل في الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر " ... " خلال فترة الدراسة

3. إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء :

بالإعتماد على قيمة إحصائية داربين واتسن المحسوبة " Durbin-Watson stat " وبمقارنتها مع المستويات التي تكون عندها هذه الإحصائية (المجالات التي تكون تنتمي إليها) نجد أن قيمة إحصائية داربين واتسن هي D-W

1.9158 = فهي بذلك تقترب من 02 وعليه فهي تنتمي للمجال المسموح به وعلى هذا الأساس نقول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في هذا النموذج

4. التحليل الإحصائي والإقتصادي للنموذج

حسب الجدول أعلاه نجد أن جلّ المتغيرات المفسرة لها دلالة في تفسير التغير الحاصل في الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد، حيث نجد أن كل من الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد بفترة إبطاء أولي، مؤشر المساواة بفترة إبطاء أولي، مؤشر الاستقرار السياسي بفترة إبطاء أولي، ونوعية النظم لنفس الفترة وبفترة إبطاء أولي، مؤشر فعالية الحوكمة بفترة إبطاء أولي ومؤشر ضبط الفساد لنفس الفترة معنويين عند احتمال لوجود الخطأ 05 % وهم يفسرون حقيقة أن للحوكمة دور كبير في التأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر وأن مؤشر ضبط الفساد له التأثير الأكبر بين المتغيرات فزيادة الرقابة ومحاربة الفساد للفترة الحالية ب 01 % تساهم في جلب وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد ب 10.026 % ويليه بعد ذلك مؤشر المساواة بإنخفاض المساواة بفترة إبطاء أولي ب 01 % تساهم في جلب وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد ب 06.42 %

كما نلاحظ أن لمؤشر فعالية الحوكمة هو الآخر تأثير كبير على الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد فزيادة فعالية الحوكمة وترشيدها ب 01 % يساهم في زيادة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد ب 05.09 % وكذلك هو الشأن بالنسبة لمؤشر نوعية النظم فأقلية وتنظيم وفعالية النظم تساهم بشكل كبير في إستقطاب الإستثمار فتكثيف النظم ووظبتها ب 01 % يساهم في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر ب 05.007 % .

مما سبق يمكن القول أن لمؤشرات الحوكمة تأثير كبير في جلب وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

أما باقي المعلومات فهي غير معنوية وبالتالي فهي ليس لها دلالة في تفسير التغير الحاصل في متغيرات الدراسة . أما إقتصادياً يمكن القول بأن الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد يتأثر وبشكل كبير بالبعد التشريعي حيث نجد أن خلال فترة الدراسة ونتيجة للإهتمام بالجانب التشريعي في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في التعديلات والتصحيحات التي أجرت على قانون الإستثمار وقانون القرض والنقد والتسهيلات الممنوحة للإستقطاب هذا النوع من الإستثمار مكن ذلك من تأثير كبير على هذا النوع من الإستثمار حيث قدر التأثير ب تسجيل تحسين وتحسن في البعد التشريعي ب 01 % يمكن من زيادة إستقطاب الإستثمار ب أكثر من 10 % وهو تأثير كبير.

5. إختبار الحدود للسلاسل الزمنية " Bounds test " :

يقوم إختبار الحدود بقياس إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال المقارنة بين قيمة إحصائية فيشر المحسوبة وأعلى قيمة للقيمة الحرجة فإذا كانت قيمة إحصائية فيشر أكبر من أعلى قيمة للقيمة الحرجة ففي هذه الحالة يمكننا إثبات وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (03) : إختبار الحدود " Bounds test "

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	28.01508	10%	1.92	2.89
k	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

تشير إحصائية فيشر والموضحة في الجدول رقم (03) أعلاه أنها تساوي 28.015 فهي بذلك أكبر من القيمة الحرجة عند جميع مستويات المعنوية (عند 01 % و 02.5 % و 05 % و عند 10 %) وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن هناك علاقة إرتباطية طويلة الأجل بين المتغير المستقل والمتغيرات المستقلة أو بعبارة أخرى فإن المتغيرات تحقق علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد خلال فترة الدراسة والمتغيرات المستقلة المفسرة .

6. الإختبارات التشخيصية :**أ. إختبار الإرتباط التسلسلي لبواقي النموذج :**

وفقاً للجدول أسفله نجد أن إحصائية فيشر غير معنوية حيث نجد قيمة إحصائية فيشر المحسوبة هي 0.3079 وهي أقل من قيمة الجدولة وهو ما يثبت الإحتمال الخاص بها ($\text{Prob. } F(14,4) = 0.9558 > 0.05$) وهذا يجعلنا نقبل فرضية عدم التنصص على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الإرتباط التسلسلي بين الأخطاء

الجدول رقم (04) : إختبار الإرتباط التسلسلي لبواقي النموذجHeteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.307948	Prob. F(14,4)	0.9558
Obs*R-squared	9.855790	Prob. Chi-Square(14)	0.7726
Scaled explained SS	0.446941	Prob. Chi-Square(14)	1.0000

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

ب. إختبار تجانس تباينات الأخطاء :

يكون تباين الأخطاء غير ثابت إذا كان التباين مختلف فهو بذلك يعبر عن نمط ممنهج للأخطاء وحسب الجدول أسفله نجد أن قيمة إحصائية فيشر هي $F\text{-statistic} = 0.0757$ ونجد أن $\text{Prob. } F(1,16) = 0.7866 > 0.05$ فهي بذلك أكبر من مستوى المعنوية عند المستوى 05 % وعلى هذا الأساس نقبل بالفرضية الصفرية التي تنصص على ثبات تباين البواقي ومنه النموذج لا يحتوي على مشكل عدم التجانس الأخطاء لنموذج الدراسة وهي واحدة من علامات جودة النموذج المقدر

الجدول رقم (05) : إختبار تجانس تباينات الأخطاء ARCH

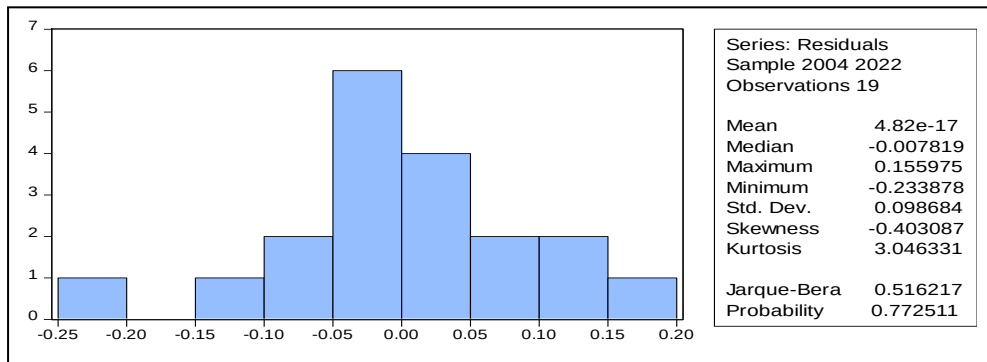
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.075767	Prob. F(1,16)	0.7866
Obs*R-squared	0.084836	Prob. Chi-Square(1)	0.7708

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

ت. إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج :

الشكل رقم (02) : إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج



المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من الشكل رقم 02 أعلاه أن سلسلة البواقي تتمتع بمعامل تناظر سالب (Skewness) $SK = -0.403$ والذي يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر وقيمه سالبة أصغر من الصفر مما يعني أن التوزيع ملتوي نحو اليسار مما يدل على أن بواقي النموذج تتأثر بالصدمات السالبة أكثر منها بالموجبة. إن قيمة معامل التسطيح (درجة التقوس) " Kurtosis " أكبر من 03 (يساوي 3.046) مما يدل على أن قيم البواقي هي أكثر تمركزاً حول متوسطها وأقل تمركز حول أطرافه. إن قيمة جاك بير (Jarque-Bera) مستوى الدلالة المعنوية أكبر من 0.05 (Probability = 0.7725) تدل على أن توزيع سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي (Jarque-Bera = 0,5162 & Probability = 0,7725)

9. تقدير النموذج في الأجل القصير :

من خلال الجدول 06 نلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد يتأثر بكل من الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج وبينهما علاقة عكسية أي أن زيادة فرص الإستثمار في الخارج بـ 01 % ينقص من الإستثمار الوافد بـ 0.60 % وهو يتوافق والمنطق الاقتصادي، كما أن انخفاض المساعلة بـ 01 % تساهم في زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد بـ 1.28 % وتدني النظم تساهم في زيادة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد والمؤشر الأكثر تأثيراً على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد هو محاربة وضبط الفساد فكلما كان هناك محاربة للفساد كلما زاد ذلك في إستقطاب وجلب للإستثمار الأجنبي المباشر فزيادة مكافحة وضبط الفساد بـ 01 % يمكن من زيادة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بـ 10.026 %

الجدول رقم (06): تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OFDI)	-0.600078	0.186665	-3.214732	0.0324
D(DVA)	-1.285827	0.247458	-5.196137	0.0065
D(DPS)	-0.029452	0.150848	-0.195242	0.8547
D(DRQ)	-4.328717	0.288614	-14.99830	0.0001
D(DGE)	0.325937	0.286124	1.139144	0.3182
D(DCC)	10.02638	0.596252	16.81567	0.0001
CointEq(-1)*	-2.028362	0.073751	-27.50286	0.0000
R-squared	0.987140	Mean dependent var	0.023316	
Adjusted R-squared	0.980710	S.D. dependent var	0.870229	
S.E. of regression	0.120863	Akaike info criterion	-1.111003	
Sum squared resid	0.175295	Schwarz criterion	-0.763052	
Log likelihood	17.55453	Hannan-Quinn criter.	-1.052116	
Durbin-Watson stat	1.915808			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات Eviews 10

معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي ($\text{CointEq}(-1)^* = -2.028$ & $\text{Prob} = 0.000$) وهو يعكس معنوية النموذج المقدر كما أنه يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقيمه تقيس سرعة الإستجابة والعودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل وتقدر سرعة الإستجابة في التصحيح والعودة لوضع التوازن في الأجل الطويل بـ 202.83 % وهي سرعة إستجابة كبيرة للرجوع لوضع التوازن

لدينا $R\text{-squared} = 0.9871$ أي أن المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال فترة الدراسة) تستطيع أن تفسر ما قيمته 98.71 % من التغير الحاصل في الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة والباقي 01.29 % يعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وهو يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية جداً بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

ولدينا (معامل التحديد المعدل) $\text{Adj. } R\text{-squared} = 0.9807$ وهو يدل على القوة التفسيرية الحقيقية أي أن المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال فترة الدراسة والمتمثلة في PS ، VA ، GE ، RQ ، RL و CC) والإستثمار الأجنبي الخارج ofdi تستطيع أن تفسر حقيقة ما قيمته 98.07 % من التغير الحاصل في الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد في الجزائر " IFDI " خلال فترة الدراسة

بالإعتماد على قيمة إحصائية داربين واتسن المحسوبة " Durbin-Watson stat " وبمقارنتها مع القيمة المجدولة نجد أن $D-W = 1.9158$ فهي بذلك تقترب من 02 وعليه فهي تنتمي للمجال المسموح به وعلى هذا الأساس نقول أنه لا يوجد إرتباط ذاتي بين الأخطاء في هذا النموذج

10. تقدير العلاقة طويلة الأجل : بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل كما تم إختباره وفق منهج الحدود في الصفة 14 يتم تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول أسفله

حسب الجدول أسفله نجد أن في الأجل الطويل فإن كل من الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد بفترة إبطاء أولي، مؤشر المساءلة بفترة إبطاء أولي ونوعية النظم لنفس الفترة ومؤشر ضبط الفساد لنفس الفترة معنويين عند إحتمال لوجود

الخطأ 05 % وأن مؤشر ضبط الفساد له التأثير الأكبر بين المتغيرات فزيادة الرقابة ومحاربة الفساد للفترة الحالية بـ 01 % تساهم في جلب وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد بـ 10.026 % وبلييه بعد ذلك الاستقرار السياسي فزيادة الاستقرار السياسي للفترة السابقة بـ 01 % يساهم في هروب رؤوس الأموال بنسبة 7.709 % وزيادة تنوع النظم للفترة الحالية بـ 01 % يساهم في زيادة وجود ثغرات لهروب رؤوس الأموال المستثمرة بـ 4.328 %

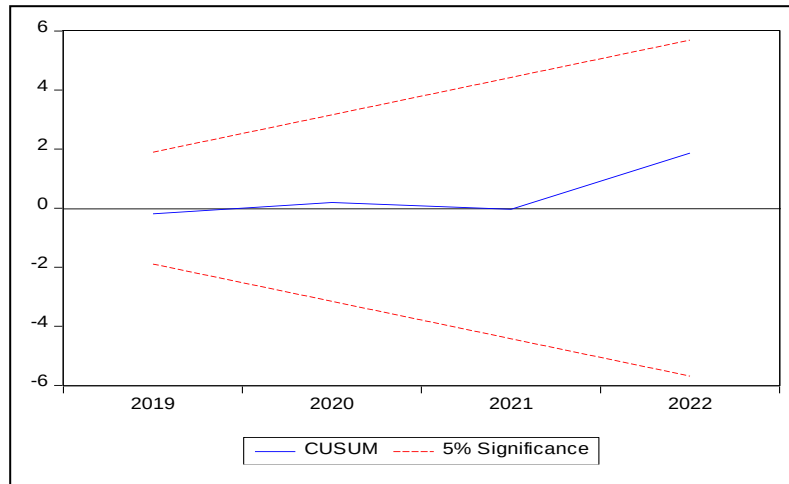
الجدول رقم (07) : تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.105667	0.113041	0.934769	0.4028
DIFDI(-1)*	-2.028362	0.164977	-12.29478	0.0003
OFDI(-1)	-1.953113	0.780443	-2.502569	0.0666
DVA(-1)	-7.709273	1.965641	-3.922014	0.0172
DPS(-1)	2.263710	1.346378	1.681333	0.1680
DRQ(-1)	0.678532	1.168312	0.580780	0.5925
DGE(-1)	5.417612	2.363881	2.291829	0.0837
DRL**	4.003147	1.947579	2.055448	0.1090
DCC(-1)	5.452704	2.234650	2.440071	0.0712
D(B)	-0.600078	0.641326	-0.935684	0.4024
D(DVA)	-1.285827	1.121986	-1.146028	0.3157
D(DPS)	-0.029452	0.917287	-0.032108	0.9759
D(DRQ)	-4.328717	0.757046	-5.717903	0.0046
D(DGE)	0.325937	0.916061	0.355803	0.7400
D(DCC)	10.02638	2.081393	4.817151	0.0085
EC = DIFDI - (-0.9629*OFDI -3.8007*DVA + 1.1160*DPS + 0.3345*DRQ + 2.6709				
*DGE + 1.9736*DRL + 2.6882*DCC + 0.0521)				

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات 10 Eviews

11. إختبار الإستقرار الهيكلي للمعلمات : يتم هنا الإعتماد على إختبار (Cusum test) من أجل التأكد من عدم وجود أي تغيرات هيكلية للبيانات المستخدمة في الدراسة مما يؤكد مدى إنسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وهو الإختبار الذي يكون في غالبية الأحيان مصاحب لمنهج " ARDL " ومن خلال الدراسة وجدنا أن الشكل البياني لإختبار " Cusum " وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 05% مما يدل أن المعلمات المقدرة للنموذج المستخدم مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة

الشكل رقم (03): إختبار الإستقرار الهيكلي للمعطيات (Cusum test)

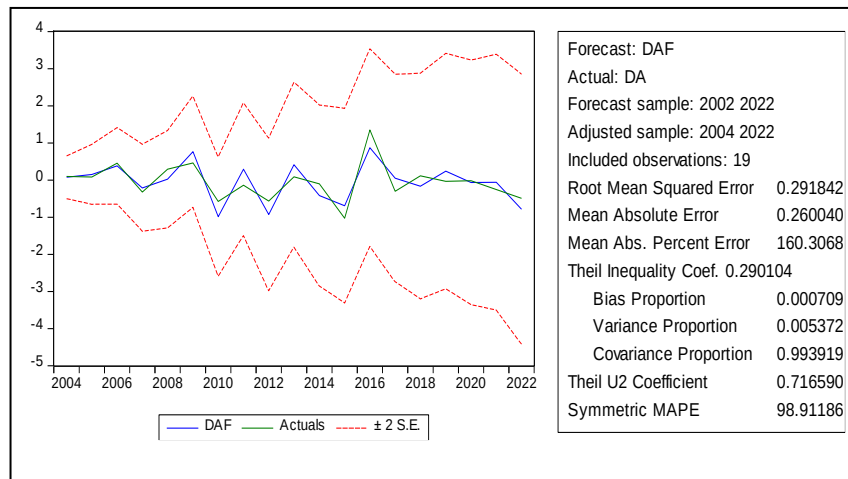


المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 10 "

12. إختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ المقدر لمتغيرات الدراسة :

تؤكد النتائج المتحصل عليها أن النموذج المقدر لتصحيح الخطأ يتسم بقدرة تنبؤية عالية وه ما يتضح جلياً في نسبة التحيز ونسبة التباين بين القيم الفعلية والقيم المقدرة والتي تقترب من الصفر & Bias proportion = 0.000709 variance propositin = 0.00537 في حين إقترب الارتباط بين القيم الفعلية والتقديرية والذي عكس نسبة التباين من الواحد الصحيح Covariance proportion = 0.9939

الشكل رقم (04): إختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ المقدر لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج " Eviews 10 "

V. الخلاصة:

من خلال دراستنا لمدى تأثير مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2022 تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن للحوكمة دور كبير وبالغ في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد وتوفر له المناخ المناسب وأن جميع أبعاد الحوكمة تساهم في التأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد ولكن بنسب متفاوتة والتأثير الكبير يكون للبعد التشريعي مما يظهر نتيجة مفادها أن الجزائر تتوفر على مناخ إستثماري جذاب لكن تنقصه تشريعات خاصة تضمن الحقوق وتطمئن المستثمر وتحميه من جميع مخاوفه

النتائج :

كنتيجة لما تم الإعتماد عليه في الدراسة من خلال الإعتماد على المنهج الوصفي لوصف أدبيات الدراسة والمنهج القياسي لقياس مدى إستجابة الإستثمار الأجنبي المباشر لمؤشرات الحوكمة خلال الفترة 2002 - 2022 تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في :

- تؤثر مؤشرات الحوكمة وبشكل كبير على الإستثمار الأجنبي المباشر بحيث نجد أن البعد القانوني له التأثير الكبير على الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد حيث نجد أن تغير البعد القانوني ب 01 % يساهم في المتوسط بتغير الإستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 10 % وأن مؤشر محاربة الفساد والرشوة المؤشر الوحيد في البعد القانوني الذي يؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد كما أنه يمثل أكبر تأثير في النموذج وهو يعكس حقيقة أن محاربة الفساد والرشوة والبيروقراطية لهم الدور الكبير في إستقطاب رؤوس الأموال

- يساهم البعد الاقتصادي هو الآخر في المرتبة الثانية في التأثير وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة

- للبعد السياسي التأثير الأضعف على الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد وهو يبرز نتيجة مفادها أن الإستثمار يبحث على العائد المتوقع تحقيقه ولا يركز بشكل كبير على البعد السياسي فهو في دراستنا هذه وخلال فترة الدراسة تبين أن الإستثمار الوافد لا يركز بشكل كبير على البعد السياسي ويعتبر المساواة والإستقرار السياسي أمور ثانوية

- تعمل الحوكمة على توفير مناخ جذاب وفعال لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد من خلال توقيره لنظام يعزز الرقابة ويحمي جميع المصالح لكل الأطراف لما يوفره من محاربة للفساد والرشوة وسوء الحوكمة

التوصيات :

- إعادة النظر في قانون الإستثمار ومواءمته والوضع الإقتصادي الحالي بما يخدم ويتناسب والبيئة الإستثمارية من خلال إصدار قوانين وتشريعات خاصة بقواعد الحوكمة وربطها بقانون الإستثمار وجعل جميع المؤسسات الناشطة في هذا المجال تتشط وفق هيئة الإستثمار

- تطوير قطاع محوري بشكل كاف وفعال حتى تتمكن الدولة من خلاله بإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر شريطة أن يرتبط هذا القطاع يستجيب ويخدم بشكل شامل وكامل الأولويات التنموية داخل البلد خاصة القطاعات القاعدية منها كالنسيج والفلاحة

- ضرورة عقد إتفاقيات شراكة وتكامل مع بعض الدول خاصة المجاورة منها لما لها من دور كبير في إستقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر كونه ينظر إليه كمنفذ لمنتجاته

- تسهيل الإجراءات والتدابير اللازمة لإقامة المشاريع الإستثمارية وإعتماد معايير لمنح حوافز لإستقطاب رؤوس الأموال وتساهم بشكل فعال في تطبيق وإنتهاج مبادئ وأسس الحوكمة
- الاهتمام بالمشاريع التي من شأنها دفع الاقتصاد دفعة قوية وتمكن من تحقيق تنمية مستدامة
- ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة ومحاربة الفساد ونشر ثقافتهما في أوساط المجتمع
- الإهتمام بالأسواق المالية لما لها من دور هام ومكانة في إستقطاب لرؤوس الأموال وتوفير للتمويل وتذنية للتكاليف
- ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة السابقة خاصة الدول المتقاربة منها في الإمكانيات والموارد والثقافات
- وجوب إنتهاج سياسة الباب المفتوح أمام الإستثمار الأجنبي على أن يبقى من حق كل دولة تخصيص بعض النشاطات لمواطنيها خاصة التي يكون لها تأثير في أمن الوطني، كما يجب وضع قائمة لهذه النشاطات لكي يكون الأجانب على دراية بها .
- عدم فرض شروط خاصة التي تؤدي إلى إئقال الإستغلال الحسن وإفساد المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية
- العمل على إستبعاد جميع المخاوف التي من شأنها إستتفار الإستثمار الأجنبي المباشر والعمل على إقامة علاقات قوية بين الدول خاصة دول الجوار لما لهم من أثر بالغ في زيادة إستقطاب هذا النوع من الإستثمار ولما يزيدهم من ثقة وطمأنينة ويزيد من حجم إستثماراتهم
- ضرورة الإعتماد الكلي على الرقمنة لما لها من دور في محاربة البيروقراطية والرشوة وسوء الحوكمة، وسهولة وسلاسة في تنفيذ الإجراءات
- التشجيع على الإستثمار ومحاربة سوء الحوكمة والرشوة والقيام بتسهيلات أكثر لتشجيع الصادرات مع تكثيف الإستثمار في القطاع الفلاحي، في النسيج، ومحاولة عصرنتهما لإكتساب ميزة تنافسية.

VI. الهوامش والإحالات:

1. bank of algeria. (2024, 05 30). Consulté le 08 08, 2024, sur www.bank-of-algeria.dz.
2. Daniel, K., & Aart, K. (2023, 19 10). *Worldwide Governance Indicators*. Retrieved 08 08, 2024, from www.govindicators.org.
3. <https://ae.linkedin.com>. (2022, 08 28). تاريخ الاسترداد 08 30، 2024، من <https://ae.linkedin.com>.
4. <https://www.unodc.org>. (2021, 04). تاريخ الاسترداد 08 25، 2024، من <https://www.unodc.org>.
5. REGIS, B. (2015). *Econometrie*. (0. édition, Éd.) Paris, france: DUNOD.
6. إبراهيم هندي منير. (2008). *أساسيات الإستثمار وتحليل الأوراق المالية*. الإسكندرية، مصر.
7. باسي زكرياء بلة. (2010-2011). الحوكمة وعلاقتها بالإستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر. مذكرة ماجستير. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
8. بوحفص حاكمي، و إبراهيم الخليل برادعي. (جوان، 2017). محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005 - 2015. *مجلة البحوث الإقتصادية والمالية*، 04(01).
9. جمال دقيش، إبراهيم قارة، و الطيب مزوري. (30 04، 2019). أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الإقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2000-2016. *مجلة الحوكمة والمؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة*، 01(01).
10. حسين عوض الله زينب. (2005). *الإقتصاد الدولي*. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية الجديدة.
11. خلف السكارنه بلال. (2017). *أخلاقيات العمل* (المجلد الطبعة السابعة). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
12. رزاق وشاح. (2024). <https://www.arab-api.org>. (الكويت، المحرر، و المعهد العربي للتخطيط) تاريخ الاسترداد 08، 2024، من <https://www.arab-api.org>.
13. عبد الحميد مطاوع سعد، و أبو بكر إبراهيم سرور. (10، 2016). تحليل المعوقات التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على إقليم كردستان العراق. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 40(04).
14. محمد أبو النصر مدحت. (2015). *الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة* (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة (مدينة النصر)، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
15. محمد إسماعيل، قاسم حسن جمال، و كريم زايد. (02 09، 2022). الإستثمار الأجنبي المباشر. *Economic@amfad.org.ae*، (المحرر) صندوق النقد العربي(41)، 05.
16. محمد خميسي بن رجم، و سعاد صلاح. (06، 2015). دور حوكمة الشركات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. *مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقة المتجددة*.
17. محمد محمد مصطفى أمل. (2017). دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للإستثمار في جمهورية مصر العربية. *مجلة بحوث الشرق الأوسط*(47).
18. مركز أبو ضبي للحوكمة. (05، 2021). *أساسيات الحوكمة - مصطلحات ومفاهيم*. تاريخ الاسترداد 08 30، 2024، من [uploads < wp-content < arabgovernance.net](http://uploads.wp-content.arabgovernance.net).